شرفها العسكري في معارك اوكتوبر ، وكان خوض الحرب من صنع مصر وسوريا قبل اي طرف آخر ، فان قضية فلسطين سوف يتقرر لها **المكان الذي تحدده دول** المواجهة العربية لابعاد النزاع واحتمالاته .

وهذا الغرض جرى تأسيسه على التسلسل التالي : كان موقف العرب بوجه عام من اسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ هو رفض وجودها مع ارجاء حسم هذا الرفض عمليا لحين ان تتوافر الظروف المواتية . ولكن برز بعد هزيمة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل جزءا من أرض مصر ، ومن ارض سوريا ، فضلا عن كل ارض فلسطين ، منطقتان متمايزان لمواجهة اسرائيل . وظل المنطقان واردين ، لان اختبار « الواقع » لم يكن قد فصل ايهما هو الاكثر سدادا والاكثر قابلية للانجاز :

— المنطق الاول هو الذي قال بأن الاساس في حل ازمة الشرق الاوسط يتعين ان يكون « ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ » ، ومعنى ذلك تعليق التسوية على استرداد العرب للاراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ . وهذا الحل هو الذي يجد تجسيده في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وهو بوجه عام منطق دول المواجهة العربية التي فقدت اجزاء من اراضيها . ومع بروز قضية فلسطين ، اضيف الى المطلب الاصلي للدول العربية مطلب عربي آخر متميز عنه ، هو تحقيق الاماني المشروعة لشعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة كيانه الوطني .

— اما المنطق الثاني ، فهو الذي تمسك بأن الاساس في حل الازمة ، هو «ازالة آثار عدوان ١٩٤٨ » ، اي اجتثاث كل وجود للكيان الصهيوني اصلا . وكل تسوية عدا ذلك ما هي الا ترسيخ لهذا الكيان ، وتسليم من قبل العرب بشرعية وجوده . وكان هذا المنطق هو منطق المقاومة الفلسطينية الذي استقر التعبير عنه في شعار فتح باقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين تتسع لليهود والمسيحيين والمسلمين معا ، بديلا عن كيان اسرائيل العنصري .

وما لم يجد اي من المنطقين طريقه الى التنفيذ ، اي في الوقت الذي ظلت فيه اسرائيل مغتصبة ارض فلسطين كلها ، فضلا عن احتلالها قطاعات واسعة من اراضي الدول العربية المجاورة ، فلم يكن هناك ما يشير الى التطورات اللاحقة للازمة ، وهل ستتقرر الامور بمقتضى المنطق الاول او المنطق الثاني .

ولكن الامور تغيرت بعد حرب اكتوبر . ذلك ان مصر وسوريا بخوضهما الحرب فعلا ، حولتا « ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ » من « امنية » لا تتحقق الى « امكانية » بدت ممكنة التحقيق . واستردت الدولتان بالفعل ، بفضل اتفاقات فك الاشتباك في اعقاب الحرب ، جزءا من اراضيهما التي تعرضت للاحتلال . وتقرر عقد مؤتمر للتوصل الى تسوية شاملة . وهذه التسوية الشاملة لا بد ان تشمل — ضمن ما تشمل — اراضي فلسطين التي تحتلها اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ . ومعنى ذلك ان منظمة التحرير ووجهت بمشكلة عملية : هل تقيم سلطتها الوطنية على كل بوصة من ارض فلسطين يتم استردادها ، ام تتركها للاردن ليستعيد ممارسة سيادته عليها ؟ لو هي قررت رفض تسلم اية ارض فلسطينية لا تتم استعادتها الا في اطار منطلق اقتلاع جذور الاغتصاب الصهيوني لارض فلسطين كلها ، وتسلمها الاردن بالتالي ، تكون المنظمة قد نفت عن نفسها صفتها كالممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، لتسليمها بأن ارضا فلسطينية يجوز لغيرها ادارتها وممارسة سيادته عليها . ولو هي قررت تسلم كل قطعة من ارض فلسطين يتم استردادها ، واقامت